

الْغَايَةُ الْقَصْوَى

فِي التَّعَلُّقِ
عَلَى الْمَوْتِ وَالْمَشَقِّ

كِتَابُ الْإِحْيَاءِ

تَأْلِيفُ

أَفَلَّ الْعِبَادِ الْحَاجِّ السَّيِّدِ تَقَى الطَّبِيبِ طَبِيبِ الْفَيْ

طبایبانی قمی، بقی، ۱۳۰۱ -	:	سرشناسه
عروه الوثقی . برگزیده . شرح	:	عنوان فراردا دی
الغایة القصوی فی التعلیق علی العروة الوثقی: کتاب الاجاره والمضاربه / السید تقی الطباطبائی القمی.	:	عنوان و نام پدیدآور
قم: مکتبه المحلانی، ۱۳۹۲.	:	مشخصات نشر
ج۲، در یک مجلد (۳۹۲ ص).	:	مشخصات ظاهری
۱۳۰۸-۷۴۵۵-۹۶۴-۹۷۸	:	شابک
قیما.	:	وضعیت فهرست نویسی
عربی.	:	یادداشت
این کتاب شرحی بر بخش اجاره کتاب " العروة الوثقی" تألیف محمدکاظم بن عبدالعظیم یزدی است.	:	یادداشت
کتابنامه به صورت ربرویس.	:	یادداشت
یزدی، محمدکاظم بن عبدالعظیم، ۱۳۳۷ - ۱۳۳۸ ق.	:	موضوع
عروه الوثقی -- نقد و تفسیر	:	موضوع
فقه جعفری -- قرن ۱۴	:	موضوع
اجاره (فقه)	:	موضوع
مضاربه (فقه)	:	موضوع
یزدی، محمدکاظم بن عبدالعظیم، ۱۳۳۷ - ۱۳۳۸ ق.	:	شناسه افزوده
عروه الوثقی. برگزیده. شرح	:	رده بندی کنگره
۱۳۹۳ ی ۴۰۴۲۲۷/۵ / ۴۰۴۲۲۷/۵ BP1۸۲	:	رده بندی دیویی
۲۹۷/۲۳۲	:	شماره کتابشناسی ملی
۲۵۹ ۱۹۷	:	

اسم کتاب :

الغایة القصوی فی التعلیق علی العروة الوثقی-کتاب الاجاره و المضاربه

المؤلف : المکتبه المحلانی

الناشر : مکتبه المحلانی - تلفن: ۲۷۷۳۴۷۹۸

الطبعة : الاولى

سنة الطبع : ۱۳۹۳ هـ ش - ۱۴۳۵ هـ ق

المطبعة : اصیل - قم

عدد المطبوع : ۵۰۰ نسخه

القطع - عدد الصفحات : وزیری - ۳۹۲ صفحه

السعر : ۱۷۰۰۰ تومان

ردمک کتاب: ۸ - ۱۳ - ۷۴۵۵ - ۹۶۴ - ۹۷۸

کل حقوق الطبع محفوظة للناسر

(١)
محتويات
كتاب الاجارة

٥	تعريف الاجارة
٥	الايرادات على التعريف
٥	الايراد الأول
٥	الايراد الثاني
٦	الايراد الثالث
٨	فصل في أركانها
١٨	في حلية المنفعة وما يرد على سيدنا الأستاذ
٢٠	في الاجارة المكره عليها وما يرد على سيدنا الأستاذ
٢٣	في اجارة المحجور عليه والسفيه
٢٥	في تزويج السفينة نفسها من غير إذن
٢٦	لا بد من تعيين العين المستأجرة
٢٦	في المقام صور
٢٧	في معلومية المنفعة
٢٨	التعليق على ما يتوقف عليه شرعاً لا يفسد
٣٦	دليل الشرط لا يكون مشرعاً وما يرد على سيدنا الأستاذ
٤٢	فصل في ان الاجارة من العقود اللازمة
٤٣	لا شك في مقدار الملكية
٤٤	الاشارة الى أخبار (من بلغ)
٤٤	الاجارة المعاطئية لازمة
٤٥	يجوز بيع العين المستأجرة

٥١	عدم بطلان الاجارة بالموت
٦٠	في عيب الاجرة
٦٢	خلوها عن بعض الخيارات
٦٤	فصل في ملكية المنفعة بالعقد
٧٢	خيار تبعض الصفقة
٧٥	امتناع المؤجر من تسليم العين
٧٦	في منع الظالم بالانتفاع بالعين
٨٠	التلف السماوي العين يوجب البطلان
٨١	اجارة الزوجة بلا اذن الزوج مع المنافاة لحق الاستمتاع
٨٨	في جواز اجارة المشاع
٩١	لا يشترط اتصال مدة الاجارة بالعقد
٩٣	فصل في ان العين امانة في يد المستاجر
٩٩	الميزان في الضمان قيمة يوم الاداء
١٠٣	لا يضمن الطبيب مع التبري
١١٢	صاحب الحمام لا يضمن الثياب
١١٤	فصل في كون المؤجر مالكا للمنفعة أو وكيلاً
١١٨	في الاجارة الثانية
١٤٧	كلام لسيدنا الاستاد والرد عليه
١٥١	لو آجر نفسه لصوم معين لاثنتين والمناقشة مع السيد الاستاد
	فصل في عدم جواز اجارة الارض لزرع الحنطة والشعير بما يحصل
١٥٣	منها
١٥٩	في جواز اجارة الارض لجعلها مسجداً
١٦٠	في جواز اجارة الدنانير والدراهم للزينة

١٦١	في جواز اجارة البستان للتزهر
١٦٦	في استيجار المرأة للارض
١٧٠	في الاجارة لأتيان الواجبات العينية
١٧٤	في جواز استيجار اثنين عن واحد في الصلاة وغيرها
١٧٨	لا يشترط في صحة المعاملة وجود الغرض العقلائي
١٨١	الجمع بين الاجارة والبيع بانشاء واحد
١٨٥	في عدم بلوغ النتائج في المدة المعينة للارض
١٨٨	فصل في التنازع وفيه صور
١٩٥	الاختلاف في الصحة والفساد
١٩٩	خاتمة فيها مسائل الاولى خارج الارض المستأجرة على ماليتها
٢٠٠	الثانية: أخذ الاجرة على تعزية سيير الشهداء وأرواحنا فداء
٢٠٠	الثالثة: استيجار الصبي المميز من وليه لقراءة القرآن وغيرها
٢٠١	ذبح الحيوان على غير الوجه الشرعي
٢٠٢	الخطأ في التطبيق
٢٠٥	في حصول المانع عن اتمام العمل
٢١٤	في حصول الملكية بعد الاجارة وقبل انتهاء الاجارة
٢١٦	لو حصلت آفة سهاوية في الارض المستأجرة
٢١٧	أخذ الاجرة على الطبابة
٢١٩	يشترط الترتيب في قراءة القرآن
٢٢٠	لو علم بانه وقع منه الغلط والنقصان بالمقدار المتعارف
٢٢١	في تصوير استيجار شخص للركعة الاولى واخر للثانية
٢٢٢	في نقصان بعض الواجبات غير الركنية سهوا
٢٢٣	خاتمة: في مسألة السرقة قلبية وبيان فسادها

(٢)

محتويات

كتاب المضاربة

٥	تعريف المضاربة
٦	في شرائطها
٢١	لا يجوز جعل الربح الاجنبي
٢٢	يشترط الاسترباح بالتجارة
٢٥	هل الرضا الباطني يكفي للصحة
٢٩	المضاربة جائزة
٣٠	بيان لسيدنا الاستاد والرد عليه
٣٢	هل ينفذ الشرط في العقود الجائزة
٣٤	في اشتراط المالك على العامل بتحملة الخسارة
٣٦	في اشتراط المالك على العامل عدم السفر مطلقاً أو مقيداً
٤١	لا يجوز للعامل خلط ماله وغيره مع مال التجارة
٤٢	في اطلاق العقد
٤٧	في عدم جواز الشراء باكثر من قيمة المثل
٤٨	المشهور في صورة الاطلاق ان يشتري بعين المال لازمة
٥١	الصور المتصورة في الشراء في الذمة
٥٤	يجب على العامل الفعل المتعارف واللائق به
٥٦	لا يجوز له الاسراف
٥٨	استحقاق النفقة مختص بالسفر المأذون لامطلقاً

٥٩	في تعدد أرباب المال
٦١	الفرق بين المضاربة وغيرها
٦٣	في التنازع
٦٨	في اتحاد المالك وتعدد العامل
٧٠	في بطلانها بالموت مطلقاً
٧٢	لا يجوز للعامل أن يوكل الا باذن المالك
٧٣	في تعدد العامل
٧٦	هل يستحق العامل الثاني اجرة المثل
٧٨	الاشتراط في المضاربة
٨١	يجب الوفاء بالشرط في ضمن العقد الجائز
٨٢	متى يملك العامل الربح
٨٦	الربح وقاية لرأس المال
٨٨	القسمة وفيها فروع
٩٠	في بيع العامل حصته من الربح بعد ظهوره وما يرد على الممثلة
٩١	في جبران الخسارة
٩٣	العامل أمين
٩٧	للعامل حق الشفعة
١٠٠	صور من المضاربة
١١١	في صور الجبران
١١٥	في صور فساد المضاربة
١١٧	الاشارة الى قاعدة الاحترام
١١٨	في التنازع
١٢٣	الاختلاف في الصحة والفساد

- مسائل: اذا كان عنده مال المضاربة ومات وفيه صور ١٢٩
- يشترط فيها التجيز ١٣٣
- تبطل المضاربة بالموت وغيره ١٣٦
- اذا ضارب المالك في مرض الموت صح ١٣٨
- اذا علم بان المال لغير المضارب ١٣٩
- يجوز اشتراط المضاربة في ضمن عقد لازم ١٤٠
- لا يجوز ايقاع المضاربة بعنوان الجعالة ١٤١
- يجوز للولي الاتجار بمال المولى عليه ١٤٢
- لو خالف العامل المالك في بيعه فالشراء فضولي ١٥١
- يكراه المضاربة مع الذمي ١٥٤
- في اشتراط كون العين شخصية ١٥٤ - ١٥٥
- لو ضاربه على مال معين ودفعه بالتدريج ١٥٥